

تستضيف

الطلليحة

اسبوعية • سياسية • جامعة •

وكالة أنباء الخليج العربي :

أنظمة الخليج تنظر جلاء الموقف !

طويلة بالنوايا التوسعية الخطيرة للنظام الإيراني : وعبرت قواها وصحفها الوطنية باستمرار عن وجود هذا الخطر ودعت دائماً إلى التصدي له قبل أن يستفحل ويعظم شره وكان واضحاً للجميع أن قمع الجماهير الإيرانية العزلاء لا يستدعي الاحتفاظ بكسل هذا السلاح والقواعد : وأن الاستطوال الإيراني لا ينمو ويتضخم بشكل سرطاني لصيد الاسماك مهما كانت هذه الاسماك لذيفة «وسهله لاصطياد» . وفي هذا المجال يسجل المرء احدى المواقف الايجابية للكويت شعباً ومجلساً وذكومه تجاه قضيه الجزر في الوقت الذي وصفتها دول اخرى بانها احوام من الصخور البحرية (رغم ان الحكومه بدت ناديه على ذلك فيما يبدو من خلال تصرفاتها الاخيرة ازاء الاحتفال بالمناسبه) الا ان ما بات المرء يشاهده اليوم انما هو المزيد من التراجع والتقهقر على مستوى انظمه الخليج ككسل .

والمواهل المقابلة الى مكان يعج بالقواعد العسكريه البريه والبحريه والجويه وقواعد التجسس الالكترونيه : بل وبعد كل ما اصبحت ايران تمتلكه من نفوذ في الحياة الاقتصاديه والسياسيه في دون الخليج . . بعد كل هذا لم يكن ثمة اي سبب منطقي ومعقول لان تظهر انظمة الخليج لشعوب المنطقه استغرابها من التصرف الإيراني وموقفها من انشاء وكالة انباء الخليج العربي .

● بالفعل لم يكن ثمة اي مبرر للانظمة الخليجية والعربيه ان تندھش وان تستغرب ، وان تبقي وزارات الخارجيه في كل منها بانتظار المقاتل الدبلوماسيه كي تعرف « حقيقه الموقف الإيراني » بعد ان تبين للقاصي والداني اي تفكير يسيطر على النظام الإيراني وايه اطماع توسعيه توجه سلوكه . فبعد قيام ايران باحتلال الجزر العربيه في مدخل الخليج ، وبعد انزال جيوشها الجرارة في عمان ، وبعد تحويلها الارض الإيرانيه

حكومه الكويت تواصل تصفيته للاتحادات الوطنيه .. وتحل اتحاد المحامين الكويتيين !

● على طريق تصفيه البؤر الوطنيه في الكويت وامعاناً في كتم افواه النقابات والتجمعات الوطنيه اقدمت حكومه الكويت مؤفراً على حل الهيئه التنفيذي لاتحاد المحامين الكويتيين ، بعدما تبين للحكومه ان اعضاء الهيئه كانوا قد وقعوا على بيان مناهض لسياسه قمع الحريات الديمقراطيه . وقد عين وزير الشؤون الاجتماعيه والعمل الذي اصدر قرار الحل ، مجلس وصايه للقيام باعمال الاتحاد لمدة سنه . واتحاد المحامين هو الاتحاد الرابع الذي تم حله حتى الان بعد اتحاد الصحفيين ، والمعلمين ، والكتاب .



شاه ايران :
ترسانة
اسلحة

طابع البورجوازية الخاص وتفاقم ازمة النظام العامه

ان النظام اللبناني المنهار ما كان يمكن ان يعود الى الوجود من جديد لولا عدم توفر قيادة ثورية تعرف كيف تذلل العقبات والمعوقات التي تعترض مسيرتها ، وتعرف كيف تجعل من عزمها وتصميمها على اقامة جمهوريتها الديمقراطيه الشعبيه ارادة مجسدة لارادة جماهيرها الشعبيه المقاتله وقوة تتضاءل امامها قوى الاعداء ، ويتحطم على صخرة عنفها الثوري ، عنف قوى الثورة المضادة الرجعي . اما الحركة الوطنيه ومعها المقاومة الفلسطينية ، فانها لم تخض الحرب الاهليه ، وهي مرهقه باوزار نهجها الاصلاحى الذي طبع موقفها بالتردد والاحجام ، فحسب ، وانما دخلت الحرب الاهليه وهي مثقله بهلعها من ان تسبب استفزازا للامبرياليه والصهيونييه والرجعيه العربيه ، في حال رفعها لشعار الثورة واقامة سلطتها الوطنيه الديمقراطيه على انقاض النظام الرجعي العميل الذي انهار تحت وطأة عنف الجماهير وصمودها طيله عشرين شهراً .

الى مرحله ارقى واعلى سواء على صعيد تنظيمه او على صعيد استمرار -مره وازدهاره « (٨٤)

مما تقدم يتضح ، ان الطبقة الرأسماليه اللبنانيه محكومة بتركيز نشاطها وتوجيهه نحو قطاع الخدمات ، كما تفرضه طبيعة مصلحتها الطبقيه ، بمشاعرها اللاوطنيه ، فرضا جعلها عاجزه عن تحمل اعباء قيادة تطور المجتمع اللبناني ، من ناحية ، وحولها الى عقبه كأداء في طريق التقدم الممكن والمطلوب ، من ناحية ثانيه ، مما دفع بالازمة العامه للنظام الرأسمالي في لبنان الى مآزق الاحتدام والتفاقم وبالتالي التفجر واشتعال فتيل الحرب الاهليه ، التي تكفي الاشارة اليها للتدليل على صحة ما ذهبنا اليه .

ان عرضنا لهذا الطابع الخاص للرأسماليه اللبنانيه الحاكمة ، الذي لعب وما يزال يلعب دوره في تكريس عجز البورجوازية عن تحمل اعباء قيادة تقدم المجتمع وتطور نظام حياته المتخلف . . ان هذا العرض لا يغني كافة جوانب البحث في ازمة النظام العام التي تتطلب وقفة تحليليه امام ابرز مظاهرها الاقتصادية والاجتماعيه والسياسيه والعسكريه ، بيد ان طبيعة عرض هذه الدراسة ورغبتنا في ان نجعلها واقعيه ملموسه ، وان نستمد واقعيته من اعترافات ابطالها ونزعاتهم واصطراعهم . . ان طبيعة العرض تفرض علينا ، ان نؤجل البحث النظري في مظاهر الازمة الاقتصادية والاجتماعيه والثقافيه والعسكريه الى الفصول اللاحقه ، وان نستكمل العرض الذي تقدم باعطاء صورة عن حياة الجماهير الشعبيه وعن رأيها ووجهه نظرها في طبيعة الحياة العامه التي تعيشها وتحمل اعباءها المرهقه ، وفي سياسه الطبقات الرجعيه الحاكمة !

ان تسجيل وجهه نظر الجماهير ، امر ينبشئ الدراسة من الدوران في اطار الجانب الوحيد من جوانب الازمة التي يتجاذبها طرفا الصراع الاساسيان في الساحة اللبنانيه ، ويكسبها الطابع الموضوعي العلمي الذي نسعى لابرازه وتكريسه . فما هي وجهه نظر الجماهير وما هو موقفها من سياسه اهل النظام وكيفية معالجتهم لقضايا الحياة اليوميه ؟

ان تحقيق تقدم يعجل بنمو وتأثر الصناعه والزراعه لكي تشل ركائز لتطور المجتمع اللبناني ، يتطلب سلطة مركزيه تقدميه وهازمة لها مصلحه طبقية ووطنية في احداث مثل هذا التقدم وتحقيقه . ان خصائص كهذه لا تتوفر بغير سلطة الشعب ونظامه الوطني الديمقراطي العربي ، اي سلطة ونظام الـ ٩٦ بالمئه من الشعب اللبناني ، ذلك ان ردم الهوة الكبيره بين واقع التخلف المفروض على الشعب اللبناني ، وبين طموح هذا الشعب ورغبته ووعيه لضرورة توفر الحياة اللائقة بالانسان اللبناني . . ان ردم مثل هذه الهوة الواسعه ، مهمه لا تستطيع البورجوازية اللبنانيه الرجعيه العميله القيام بها .

ان مطالعتنا لاحصائيات بعثة « ارفد » ، وهي احصائيات قد اصبحت قديمه ، تبين ان ٤ بالمئه من السكان يمثلون فئة اصحاب المصارف وكبار المستوردين والقطاعيين . . ان هذه الطغمة الماليه - القطاعيه تستأثر بثلث الدخل الوطني ، اما الثلث الثاني فيستحوذ عليه ٤ بالمئه من السكان ، بينما لا يبقى للاكثريه الساحقه البالغ عددها ٨٢ بالمئه سوى الثلث الباقي فقط . . ونحن يكون الامر على مثل هذه الشاكلة ، فأى حافز يبقى للطغمة الحاكمة ، يدفعها للنهوض باعباء نقل المجتمع اللبناني الى مصاف الدول المتقدمه . وايه ضمانات تحول دون تفاقم ازمة النظام الرأسمالي العامه وتفجرها ؟

ان انفجار الازمة العامه الذي اتخذ طابع الحرب الاهليه ، يكشف عن درجة التردى التي بلغت الاوضاع العامه ، من جهة ، وعن عجز الطبقات الحاكمة عن ايجاد حل لتفاقم ازمة نظامها ، غير اشهار السلاح بوجهه الجماهير التي نفذ صبرها فارتفع صوتها ، ارتفاعاً يريد الفاشيون اسكاته بوسيله القمع المسلح والحرب الاهليه بعد ان فقدت الوسائل الاخرى قدرتها وجدواها من جهة اخرى .

● يقول الشيخ بيار الجميل : « . . . في بداية الصوادم كنا نقول بالحوار والتفاهم لانه من غير المعقول ان يخرب لبناني او فلسطيني او عربي لبنان ، ولكن عندما لم يؤد كل ذلك الى نتيجة مع جماعة لا تفهم بالحوار اصبحتنا نقول باعتماد الردع » . (٨٥)

هوامش

(٨٢) محمد كشلي : حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان ، ص ٢٢

(٨٤) محمد كشلي : المرجع السابق ص ٢٤

(٨٥) جريدة النهار العدد ١٢٩٧٠ في ٢٩ ايلول ١٩٧٢ .